E

الامـــم المتحـــــدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/TCD/1998/18
23 June 1998
ORIGINAL: ARABIC

المجـــلس
الاقتصـــادي والاجتمـــاعي

LIBRARY + DOCUMENT SECTION

اللجنـــة الاقتصـــادية والاجتمـــاعيـــة لـــغربي آســـيا

تقريـــر عن المهمة الاستشـــارية الى وزارة المالية والاقتصاد الوطني في دولة البحرين

خلال الفترة
٢٤-٢٩ أيار/مايو ١٩٩٨

إعداد

قطب عبد اللطيف سالم
المستشار الإقليمي للحسابات القومية
والإحصاءات الاقتصادية

الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء المستشار الإقليمي، ولا تمثل بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آســـيا (الإسكوا).

98-0221

١- **طلب المهمة** : تمت المهمة بناءا على دعوة من وزارة المالية والاقتصاد الوطني بدولة البحرين من خلال مكتب الأمم المتحدة الانمائي UNDP بالمنامة - البحرين .

٢- **مدة المهمة** : تمت المهمة لمدة خمسة أيام فقط خلال الفترة من ١٩٩٨/٥/٢٩-٥/٢٤ رغم أن الوزارة قد طلبت أن تكون المهمة لمدة أسبوعين الا أنه نظرا لضيق وقت المستشار فقد اختصرت مدة المهمة لتكون خمسة أيام فقط .

٣- **الغرض من المهمة** : تحدد الغرض من المهمة كما جاء في كتاب الدعوة وكما تحدد في اللقاء الأول في بداية المهمة في قسم الحسابات القومية في ابداء الرأي في الموضوعات التالية :

أ - نتائج واساليب المعالجة لبعض الأنشطة الاقتصادية .
ب- التصنيف القطاعي الجديد وفقا لدليل النشاط الاقتصادي الجديد ISIC .
جـ- جوانب الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي .
د - تركيب الحسابات الجارية وفقا للنظام الجديد للحسابات القومية (SNA1993) .

٤ - **تنفيذ المهمة** : وفي ضوء التوجهات السابقة عقدت عدة لقاءات مع رئيس قسم الحسابات القومية والزملاء العاملين بالقسم حيث تم تنفيذ المهمة على النحو التالي :

أولا : نتائج وأساليب المعالجة لبعض الآنشطة الاقتصادية :
حيث تم استعراض النتائج التى تم اعدادها بمعرفة قسم الحسابات القومية واستعراض عدد من المشكلات المتعلقة بطرق احتساب بعض الوحدات الاقتصادية وقد تم استعراض هذه الوحدات ومراجعة اسلوب احتسابها في ضوء ما توفر لدى القسم من بيانات وقد شمل ذلك كل من :

١ - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية :

تصنف الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ضمن قطاع المشروعات المالية ويتم تقدير الانتاج بنفس الأسلوب والمنهج المستخدم في شركات التأمين . حيث تحتسب الخدمات التأمينية المقدرة وفق المعادلة التالية :

الخدمات التأمينية المقدرة = الاشتراكات + الدخل من الاستثمارات – التعويضات (المزايا المدفوعة) ± التغير في الاحتياطي الفني .

وبمراجعة الحسابات تبين عدم شمولها لبند الدخل من الاستثمارات في هذه المعادلة عند اعداد البيانات.

وقد تم ايضاح ذلك ومناقشته مع الزملاء بالقسم واتفق على اعادة حساب المعادلة ومن ثم تصويب النتائج وسوف يكون لذلك أثره على الناتج المحلي الاجمالي والفائض .

٢ – الهيئة العامة لصندوق التقاعد :

وأيضا تدخل الهيئة العامة لصندوق التقاعد ضمن قطاع المشروعات المالية ويتم احتساب الخدمات بنفس المعادلة السابق الاشارة اليها وقد تم مراجعة حسابات هذه الهيئة وهناك بعض الملاحظات التى يستوجب تعديلها وتصويب الأرقام وهذه الملاحظات هي :

أ – **الدخل من الاستثمارات** : يجب ألا يشمل الأرباح الناتجة عن بيع الأسهم حيث تمثل هذه الأرباح أرباحا رأسمالية يتم احتسابها كأرباح ناتجة عن التغير في الأسعار ولا تدخل ضمن دخول الملكية (أنصبة ، فوائد ، ريع) .

ب – التعويضات : يجب ألا تشمل التعويضات عند احتساب المعادلة أية مصروفات أو مدفوعات تخص سنوات سابقة وكذلك الشأن لا تشمل التعويضات بند أقساط القروض التى سقطت بسبب الوفاة . ومن ثم يجب اعادة احتساب المعادلة واستبعاد هذين البندين من جانب التعويضات وسوف يؤثر ذلك على قيمة الناتج المحلي الاجمالي والفائض ويلاحظ عدم توفر أية معلومات عن الاحتياطي الفني (الاكتواري) في كل من صندوق التقاعد والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ومن ثم لم يدخل في المعادلة .

٣ – جامعة البحرين :

جامعة البحرين هي وحدة لا تهدف الى الربح ولكنها تمول وتدار بواسطة الحكومة ولذلك فانها تصنف ضمن قطاع الخدمات الحكومية (الحكومة العامة) ويقدر الانتاج والناتج فيها باستخدام نهج التكلفة كما هو الشأن بالنسبة لقطاع الحكومة العامة . ومن ثم يجب مطالبة جامعة البحرين بتوفير الحسابات الختامية للجامعة لتحقيق الشمول وتضمينها لقطاع الحكومة .

٤ - جامعة الخليج :

جامعة الخليج هي مشروع مشترك من عدد من دول الخليج دفعت كل منهم في البداية جزءا من رأس المال ثم عادت فاستكملت كل دولة حصتها في رأس المال ومن ثم فانها وحدة مستقلة لـــها ميزانيتـــها وحساباتها المستقلة وتقدم خدمات مسوقة ومن ثم فانها تعالج ضمن قطاع المشروعات غـــير الماليـــة (خدمات تعليمية) ومن ثم فانه لا بد من توفر حساباتها الختامية أو اعداد استمارة خاصة بـــــها ويتـــم اعداد تقديراتها وفق منهج الخدمات المسوقة .

٥ - بنك التنمية :

يدخل بنك التنمية ضمن قطاع المشروعات المالية وبمراجعة الحسابات الخاصة بـــهذه الوحـــدة رؤى أهمية مراجعة وتصويب بند Rental income لوجود اختلاف بين ما هو وارد في المعادلة ومـــا هـــو وارد في حسابات البنك ولذلك يجب تصويب ذلك كما أنه لا بد من اضافة بند الدخـــــــــل مـــن الاستثمارات (المحصلة) Income from investment الى المعادلة لتصويب النتائج وسوف يتأثر بـــــهذا التصويب كل من الناتج المحلي والفائض .

٦ - بنك الاسكان :

روجعت الحسابات التى تم اعدادها للبنك وقد لوحـــظ عـــدم تضميـــن مســـتلزمات الانتـــاج لبعـــض المصروفات " خدمات مالية Finance Charges " ولذلك يلزم اعادة التصويب واضافة هذا البنـــــد الـــى الاستهلاك الوسيط وسوف يترتب على ذلك تعديل القيمة المضافة والفائض .

٧ - بنوك الأفشور :

تمثل بنوك الأفشور عدد من الوحدات التي تدخل ضمن قطاع المشروعات المالية المقيمة في الدولـــة التى تؤثر على القيمة المضافة والناتج المحلي بها وحيث أن هذه المشروعات فـــي معظمـــها رؤوس أموالها أجنبية فان جزءا كبيرا من فائض هذه المشروات يتم تحويله الى الخارج الأمر الذي ينعكـــس أثره على الدخل القومي او الدخل المتاح والدخل المتاح المعدل وبمراجعة الحسابات لوحظ أن هنـــاك بعض الأرقام التى يجب تفصيلها نظرا لأنها تشمل بعض المفردات التى لكل منها معالجة خاصة ومن أمثلة ذلك مايرد تحت بند "ايراد الاستثمار" وكذلك بند "ايرادات أخرى" نظرا لشـــمولها علـــى عـــائد

الاستثمارات وكذلك المتأتي من هذه الاستثمارات والقاعدة العامة أن بيع الأصول (مالية أو غير مالية) لا يعتبر دخلا وكذلك لا يعتبر ثمن شراء الأصول ضمن المصروفات .
اذ أن ثمن الأصل بيعاً أو شراءً لا يعتبر مصروفا أو ايرادا وكذلك الربح أو الخسارة الناتج عن عملية الشراء أو البيع يعتبر أرباحا أو خسائر رأسمالية ومن ثم لا تدخل ضمن معادلة الخدمات المصرفية أما الدخل الناتج عن الاستثمار (أنصبة ، فوائد ، ريع) هو الذي يعتبر دخل ملكية محصل أو مدفوع ويدخل في معادلة حساب الخدمات المصرفية كما لا يدخل في الحسبان الديون المعدومة أو المستردة ولذلك يجب طلب تفصيل بيانات ايرادات الاستثمار والايرادات الأخرى لفصل مبيعات الأصول والأرباح الناتجة عن البيع عن الرسوم والعمولات أو أية ايرادات تشغيل أخرى .

٨ - الخدمات المصرفية المحتسبة :

يتمثل انتاج البنوك فيما يتحقق لديه من انتاج خدمات فعلية اضافة الى مايتم تقديره من خدمات وساطة مالية يتم احتسابها وفق المعادلة التالية :

الخدمات المصرفية المحتسبة = الفوائد المحصلة + الدخل من الاستثمارات - الفوائد المدفوعة .
وبجمع الخدمات الفعلية اضافة الى الخدمات المقدرة الناتجة عن المعادلة السابقة نحصل على قيمة الانتاج في البنوك ويطرح مستلزمات الانتاج تحصل على القيمة المضافة .

ونظراً لصعوبة توزيع الخدمات المصرفية المحتسبة وفقا لتوصيات النظام الجديد أو حتى احتساب خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة وفق توصيات نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ فانه من واقع النتائج الجاري اعدادها يتم تنفيذ هذه الخدمات وفق الأسلوب السابق العمل به في نظام ١٩٦٨ حيث يتم اضافة الخدمات المصرفية المحتسبة الى اجمالي الاستهلاك الوسيط بعد خانه الجملة لقطاعي المشروعات غير المالية والمشروعات المالية كما كان متبعاً في نظام ١٩٦٨ ولا يتم تحميلها فقط لقطاع المشروعات المالية .

ثانيا : التصنيف القطاعي الجديد حسب دليل النشاط الاقتصادي *ISIC* .

تم استعراض الجداول التى أعدها قسم الحسابات القومية والتقسيم القطاعي المطبق في هذه الجداول وقد لوحظ ما يلي :

١ - **المشروعات غير المالية:**- مصنفة على مستوى النشاط الاقتصادي ISIC Rev.3 ويقترح فصل نشاط التجارة عن نشاط الفنادق والمطاعم وكذلك فصل خدمات الصيانة للأجهزة والأدوات المنزلية والشخصية واضافتها الى نشاط التجارة ويجدر أن نشير هنا الى أنه رغم ما تم من تغطية للعديد من الوحدات التي لم تكن مشمولة إلا أنه ما زالت هناك بعض الأنشطة غير مشمولة ضمن هذه التقديرات ومن هذه الأنشطة :-

- صياغة الذهب
- صناعة الأحذية
- صناعة تجديد الاطارات
- صناعة الأجهزة الطبية وأدوات القياس
- صناعة اعادة التدوير
- مكاتب السمسرة
- مكاتب جلب العمالة
- مكاتب تعليم السواقة
- مكاتب تعليم الكمبيوتر
- محلات التجميل
- الصحافة

٢ - **المشروعات المالية:**- مصنفة على مستوى النشاط الاقتصادي ISIC Rev.3 وفق التصنيفات المعتادة.

٣ - **قطاع الحكومة العامة :**

يقترح اعداد جدول منفصل لقطاع الحكومة العامة يخدم اعداد وتركيب الحسابات الجارية وفق نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ . هذا الجدول يعرض الانفاق الحكومي حسب الغرض من النفقة ويصنف الانفاق الحكومي الى انفاق جماعي وانفاق يخص الأفراد حيث يمثل الانفاق الذي يخص الأفراد التحويلات العينية التى تؤثر على الانفاق الفعلي للقطاع العائلي ومن ثم تؤثر على الدخل المتاح ليصبح الدخل المتاح المعدل ويتركز هذا الانفاق الذي يخص الأفراد في خدمات التعليم وخدمات الصحة وأي خدمات أخرى تستفيد منها الأفراد مباشرة .

ويأخذ هذا الجدول المقترح الشكل التالي :

تصنيف الانفاق الحكومي حسب الغرض من الانفاق

الغرض من النفقة	الأجور	الاهتلاك	القيمة المضافة الإجمالية	مستلزمات الانتاج		مبيعات مسوقة وغير مسوقة	الانفاق الحكومي النهائي	
				سلعية	خدمية		جماعي	أفراد
١-الادارة العامة والدفاع والأمن والعدالة . ٢-الخدمات الاقتصادية . ٣-الخدمات الصحية . ٤-الخدمات التعليمية . ٥-الخدمات الثقافية . ٦-الخدمات الاجتماعية . ٧-خدمات أخرى .								
جملة								

ويجدر هنا أن نشير أن الخدمات الصحية والتعليمية التى تدخل ضمن الانفاق الذي يخص الأفراد يقصد بها انفاق الدوائر المختصة بالتعليم والصحة...الخ. أما دواوين الوزارات فانها تدخل ضمن الادارة العامة (قطاع الحكومة العامة).

٤ - الهيئات التى لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات :

يجدر بنا أن نشير هنا الى أن الهيئات التى لا تهدف الى الربح تنقسم الى ثلاثة أقسام :

أ - هيئات لا تهدف الى الربح وتمول وتدار بواسطة المشروعات (مالية وغير مالية) وهي تصنف ضمن القطاع المالي أو غير المالي حسب نوعها ووظيفتها .

ب – هيئات لا تهدف الى الربح وتمول وتدار بواسطة الحكومة وهذه الوحدات تصنف ضمن قطاع الحكومة العامة .

جـ – هيئات لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات. وهي تمول وتدار أساسا بواسطة الأفراد وبالطبع هذا لا يمنع من امكانية حصول هذه الوحدات على اعانات أو تحويلات من القطاعات الأخرى . هذه الوحدات التى لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات هي التى أفرد لها النظام قطاعا مستقلا وبما أن هذه الوحدات تخدم القطاع العائلي فان انفاق هذه الوحدات يعتبر انفاقا يخص الأفراد وذلك عند حساب الانفاق الاستهلاكي الفعلي للقطاع العائلي ومن ثم الدخل المتاح والدخل المتاح المعدل .

ولذلك يقترح اعداد جدول مماثل للجدول السابق الاشارة اليه لتصنيف الانفاق لهذه الهيآت حسب الغرض من النفقة وذلك يخدم اعداد وتركيب الحسابات الجارية في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ .

٥ – **الجمعيات الاسلامية** : هي هيئات لا تهدف الى الربح وتقدم خدمات للقطاع العائلي وتحصل على تبرعات من الأفراد ومن جهات مختلفة ولذلك فانها تدخل ضمن قطاع الهيئات التى لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات وتحسب القيمة المضافة والانتاج حسب نهج التكلفة .

٦ – **مركز البحرين للدرسات والبحوث** : يصنف ضمن قطاع الحكومة العامة .
٧ – **مجلس الشورى** : يصنف ضمن قطاع الحكومة العامة .
٨ – **الأوقاف السنية والأوقاف الجعفرية** : تصنف ضمن قطاع الحكومة العامة .
٩ – **القطاع العائلي** ويشمل المشروعات غير المنظمة التي لا يمكن فصل حساباتها عن الأسرة.
ويراعي أن القطاع العائلي قد اقتصر على الأسر المعيشية ولم يتضمن المشروعات غير المنظمة لعدم توفر بيانات عنها .

ثالثا : الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي :

تم دراسة بنود الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي من التقديرات الجاري إعدادها بالقسم والتى تتمثل في المجاميع التالية:

أ – الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص :

ويشمل الانفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية والهيآت التي لا تهدف إلى الردع وتخدم العائلات. وقد سبق أن أشرت في تقريري السابق أن الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص الوارد ضمن التقرير أقل بكثير من المعدلات المقبولة علميا وقد تم مقارنتها بمثيلاتها في دول الخليج واتضح أنها غير منطقية ولذلك اقترح حينذاك الاستفادة من نتائج مسح نفقات ودخل الأسر الذي أجرى في البحرين ١٩٩٥/٩٤ لتقدير قيمة الانفاق الاستهلاكي النهائي العائلي وقد تم ذلك وأعدت سلسلة من التقديرات تحظى بكثير من معدلات الثقة والمرجعية حيث نعتمد على المتوسطات المأخوذة من مسح ميداني لعينة تمثل المجتمع البحريني (بحرينيين وغير بحرينيين) ولسنة حديثة (١٩٩٥/٩٤) . ولذلك يقترح اعتماد هذه السلسلة في اعداد الحسابات والجداول كبديل عن السلسلة القديمة .

ويعدل الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص بانفاق المقيمين في الخارج وانفاق غير المقيمين داخل البحرين .

ب – الانفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة :

ومصدر هذا البيان هو الميزانيات والحسابات الختامية للحكومة ولذلك هذه التقديرات تحظى بجانب كبير من الثقة ولقد تم مراجعة الانفاق الحكومي عن السنوات من ١٩٩٣ الى سنة ١٩٩٦ وقد تم تصويب ومعالجة بعض الأرقام واعداد سلسلة من الانفاق الحكومي وفقا للمفاهيم الجديدة بما في ذلك عام ١٩٩٧ .

وهناك زيادة مضطرة سنويا في الانفاق الحكومي خلال هذه الفترة ويقترح استكمال باقي السلسلة وفق هذا المنهج .

جـ – التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي :

سبق أن أشرت أيضا في تقريري السابق أن المنهج المستخدم حالياً في تقدير التكوين الرأسمالي الثابت يعتمد على نهج التدفق السلعي وذلك الأسلوب يكتنفه الكثير من الصعوبات في تحديد نوعية استخدام السلعة فالسلعة الواحدة من الممكن أن تكون أصلا ثابتا ومن الممكن أن تكون سلعة معمرة استهلاكية وذلك يعتمد على نوعية الاستخدام والجهة المستخدمة ولذلك فان هناك بعض التحفظات على أرقام التكوين الرأسمالي الثابت لبعض الأنشطة مثل التجارة والفنادق والمطاعم .

كما سبق أن أشرت الى أنه عند استخدام نهج التدفق السلعي لتصنيف الواردات حسب نوع الاستخدام يجب ألا تستخدم نسب ومعدلات تخص سنوات سابقة وانما يجب اعادة تصنيف كل سنة على حدة .
كما أنه من المفضل الاعتماد على الطريقة المباشرة لحساب التكوينات الرأسمالية حسب القطاعات المستخدمة وذلك من واقع بيانات فعلية يتم جمعها ضمن الاستمارات المستخدمة هذا اضافة الى البيانات الواردة ضمن ميزانية الدولة عن التكوين الرأسمالي وهذه تعتبر أفضل طريقة لتقدير التكوين الرأسمالي الثابت بدرجة أكبر من الثقة .

د – الواردات :

يعتمد القسم في تقدير قيمة الواردات السلعية على احصاءات التجارة الخارجية بينما يتم تقدير الواردات الخدمية من واقع ميزان المدفوعات ويلاحظ في هذا المجال أن هناك بعض البنود غير المشمولة ضمن الواردات ويجب احتسابها وتقديرها تحقيقا للشمول ومن هذه البنود :

١ – انفاق البحرينيين وغير البحرينيين المقيمين في البحرين في الخارج على التعليم والعلاج والسياحة حيث أجريت محاولة لتقدير هذا الانفاق من واقع نتائج مسح نفقات ودخل الأسر الذي اجرى في البحرين لعام ١٩٩٥/٩٤ وكانت متوسطات الانفاق كما يلي :

دينار

نوع الانفاق	بحرينيين	غ . بحرينيين	متوسط
التعليم	٤٦,٤	١٦٥,٩	٨٦,٦
العلاج	١١٦,٧	١٣,٠	٨١,٨
سياحة	٤٩١,٦	٣٧٣,٥	٤٥١,٨
جملة	٦٥٤,٧	٥٥٢,٤	٦٢٠,٢

وبضرب المتوسط العام لإنفاق الاسرة في الخارج في عدد الاسر في البحرين نحصل على جملة انفاق المقيمين في البحرين في الخارج ويقدر بحوالي ٦٧,٧ مليون دينار (٦٢٠.٢ ضرب ١٠٩١٧٣ = ٦٧,٧٠٩.٠٩٤ دينار) . ولهذه القيمة يجب أن تحتسب على أنها واردات .

٢ – الانفاق المباشر بواسطة الحكومة في الخارج يدخل أيضا ضمن المستوردات ويجب احتسابه من واقع ميزان المدفوعات أو ميزانية الدولة .

٣ – تقدم بنوك الأفشور خدمات الى الخارج وتسجل هذه الخدمات على أنها صادرات يتم تقديرها ولا بد أيضا أنها تحصل على خدمات من الخارج ولذلك يجب أن تحتسب وتدخل ضمن الواردات الخدمية.

٤ – تقدم بنوك الاستثمار والبنوك التجارية أيضا خدمات مصرفية الى العالم الخارجي وقد احتسبت ضمن الصادرات ولا بد أيضا وأنها تحصل على خدمات من العالم الخارجي ولذلك لا بد من تقديرها وتضمينها للواردات وكذلك الحال بالنسبة لشركات التأمين .

هـ – الصادرات :

بالنسبة للصادرات السلعية فانه يتم الاعتماد على نشرات التجارة الخارجية أما الصادرات الخدمية فانه يتم تقديرها من واقع ميزان المدفوعات وقد تم مراجعة هذه الصادرات الخدمية لعام ١٩٩٧ ولوحظ وجود خطأ حسابي تم تصويبة في قيمة الخدمات المصدرة من السياحة وفي السفر والخدمات الأخرى وقد تم تصويب الخطأ .

و– التغير في المخزون :

يتم احتسابه بطريقة البواقي ولذلك يتأثر بأخطاء وعيوب المجاميع الأخرى من بنود الانفاق ولذلك يجب مراجعة الملاحظات السابق الاشارة اليها عن مفردات الانفاق . كما يتأثر أيضا بمدى شمول ودقة رقم الناتج المحلي ولذلك يجب تحقيق أكبر قدر من الشمول لكافة الأنشطة الاقتصادية والوحدات العاملة في دولة البحرين حتى يمكن تحقيق امكانية التوازن بين جانبي الموارد والاستخدامات .

ولعلى أثير في هذا المجال وما دمنا بصدد تحقيق الشمول أنه لابد من حصر وتحديد كافة الأطر الاحصائية التى ترتكز على مسوح ميدانية حديثة اذ أن أخطر العيوب التى توجه الى التقديرات يأتي من ناحية عدم الشمول وماينتج عن ذلك من اسقاط لبعض الأنشطة أو الوحدات التى بدورها تؤثر على التوازن المرتقب بين جانبي العرض والاستخدام .

كما أني أنبه أيضاً الى أهمية استخدام الأسلوب العلمي للعينات لاجراء عدد من المسوح تكون أساسا جيدا لمثل هذه التقديرات وتخدم امكانية تنفيذ نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ . ولا شك أن ذلك يمكن تحقيقه بالتنسيق بين الوزارة والجهاز المركزي للاحصاء . اذ أنه مما لاشك فيه أن الحصول على تقديرات جيدة يتطلب توفير بيانات احصائية وذلك بدوره يتطلب جهداً ومالاً كما يتطلب إعادة النظر في الاستمارات المستخدمة وقد أشرت كثيراً في مرات سابقة ومازلت أكرر عن حاجة القسم الملحة لإجراء عدد من المسوح الميدانية وخاصة أنشطة التجارة والخدمات .

رابعا : ميزان المدفوعات :

لم يتم عقد لقاء مع مؤسسة نقد البحرين كما كان مخططاً لمناقشة مشكلات ميزان المدفوعات وقد تم اعداد بعض الملاحظات التى يتوجب مناقشتها في وقت لاحق بين قسم الحسابات القومية ومؤسسة نقد البحرين لتوحيد منهجية إعداد الميزان ومن هذه الملاحظات :

١ – انفاق البحرينيين وغير البحرينيين (المقيمين) على التعليم والصحة والسياحة في الخارج .

٢ – خدمات بنوك الأفشور المشتراه من الخارج .

٣ – خدمات البنوك الأخرى المشتراه من الخارج وكذلك خدمات شركات التأمين .

٤ – الانفاق المباشر للحكومة في الخارج (السفارات ، القنصليات ٠٠٠٠٠الخ) .

حيث يلاحظ أن هذه البنود جميعا لها تأثيرها على الواردات الخدمية وقد احتسب ما يقابلها من صادرات ضمن بيانات الميزان ولذلك يجب التأكد من شمول الميزان لهذه البيانات حيث عدم الشمول يعني نقص في الواردات .

خامسا : تركيب الحسابات الجارية وفق النظام الجديد ١٩٩٣ (SNA1993) ا

تم تركيب مجموعة الحسابات الجارية على مستوى اجمالي الاقتصاد القومي عن عام ١٩٩٦ على سبيل التجربة والتعرف على البيانات غير المتاحة .

ويراعي أن العلاقات والتيارات فيما بين القطاعات غير معكوسة في الحسابات نظرا لأنها من المفروض أن تكون متساوية في جانبي الموارد والاستخدامات عدا طبعا التيارات من والى العالم الخارجي ومع ذلك يفضل توفير هذه البيانات وايضاحها في الحسابات حتى نتبين العلاقات المتبادلة فيما بين القطاعات وخاصة المتعلقة منها بالتحويلات ودخول الملكية وذلك تمهيداً لتركيب هذه الحسابات قطاعياً ويمكن البدأ بقطاع الحكومة ثم قطاع المشروعات المالية.

ملاحظات وتوصيات ختاميـــة

- من الضروري إيجاد تنسيق وتعاون بين قسم الحسابات القومية ومؤسسة نقد البحرين بشأن إعـــداد وتركيب ميزان المدفوعات والمنهجية المستخدمة في تقدير مفردات الميزان وفق التنقيح الخـــامس من دليل ميزان المدفوعات الذي أعده صندوق النقد الدولي بالتنسيق مع نظام الحسابات القومية.
- تصويب المعادلة المستخدمة في تقدير الخدمات المصرفية وخدمات التأمين كما ورد ســـابقاً فـــي صلب التقرير وما ينتج عن ذلك من تعديل في الناتج المحلي والمفردات الاخرى.
- الاعتماد على مسح نفقات ودخل الأسر لعام ١٩٩٥/٩٤ لتقدير الانفاق الاستهلاكي النهائي للقطـــاع العائلي وإعداد سلسلة جديدة بدلاً من الأرقام الموجودة حالياً.
- العمل على زيادة الشمول وتغطية كافة الأنشطة والوحدات التي لم تدخل في التقديرات ولن يتحقق ذلك إلا عن طريق حصر الأطر الإحصائية.
- من الضروري تنفيذ عدد من المسوح الإحصائية لتوفير بيانات عن قطاعات مجهولة تمامـــا ولـــم يسبق إعداد مسوح فيها وهي التجارة ، الخدمات ، التشييد والبناء ويمكن التنسيق في ذلـــك مـــع الجهاز المركزي للإحصاء.
- يقترح تعديل الاستمارات المستخدمة في جمع البيانات بهدف توفير البيانات اللازمة لتطبيق النظام واية دراسات تحليلية أخرى.
- يقترح إضافة بيان خاص برأس المال وجنسية الشركاء وحصة كل منهم (بحرينيين / خليجييـــن / عرب / أخرى).
- تراجع حسابات شركة طيران الخليج لأن الاستمارة غير مستوفاة بطريقة صحيحة ولذلك يقـــترح الرجوع إلى تقارير الشركة أو الاتصال بها مباشرة.
- تراجع الاستثمارات الخاصة بنشاط التشييد والبنا لعدم منطقيتها.
- يقترح إجراء مسح خاص بالقوى العاملة .

السادة الذين التقيت بهم أثناء المهمة

١ – السيد / زكريا أحمد هجرس	الوكيل المساعد للشئون الاقتصادية
٢ – السيد / خليفة البنعلى	رئيس قسم البحوث والدراسات
٣ – السيد / عبدالرحمن المطوع	رئيس قسم الحسابات القومية
٤ – السيد / على الخياط	قسم الحسابات القومية
٥ – الآنسة / بدرية المناعي	قسم الحسابات القومية
٦ – السيد / اسماعيل أحمد عبدالله	قسم الحسابات القومية
٧ – السيد / عبد العزيز فخرو	قسم الحسابات القومية

UNESCWA LIBRARY
20014784